آراء

الديكتاتور الزاهد

ممدوح حمادة

الزهد خصلةٌ لم يمنّ الله بها على الديكتاتوريين العرب، فكلهم من جماعة الأرصدة الذين يتعاملون مع أوطانهم كأنها شركات مدرّة للأموال. ولكن شاع في العالم عن حكام ديكتاتوريين كثيرين أنهم زهاد، ويتغنّى بهم قسم من رأينا العام على أنهم بناة أوطان، ويقارنونهم مع الديكتاتوريين العرب، للحط من شأن طغاتنا الجشعين، فهذا مات ولم يترك لأبنائه بيتا وآخر لم يكن يملك إلا سرواله الذي يرتديه، وغير ذلك من هذه النماذج. وهذا الأمر هو، بهذا الشكل أو ذاك، مديح للديكتاتورية، فالاقتصار على إدانة الفساد، بتجاهل الاستبداد الذي يميز حكم هؤلاء الزاهدين، والذي أودى بحياة مئات الآلاف، وربما الملايين، من مواطنيهم، ومتجاهلين الخراب الاقتصادي الذي تسبّب به كل منهم في أثناء حكمه، وكل الويلات الأخرى الكثيرة، يعتبر معادلة ناقصة. فالزاهد ماو تسي تونغ في الصين مثلا قرّر يوما أن يسبق إنكلترا في إنتاج الفولاذ، ووظف شعبه كله من أجل تحقيق هذا الهدف، فتحولت البلد برمتها إلى أفران لصهر الفولاذ، ولم يبق في البيوت ملاعق ولا سكاكين، ولا أي أدوات معدنية، فكلها صارت موادّ خاما من أجل إنتاج الفولاذ.

ووقودا لهذا العدد الهائل من الأفران، لم يبق في البيوت خشبٌ، لا أبواب ولا نوافذ ولا سقوف، فكلها رميت حطبا في الأفران. والأنكى من ذلك كله تشغيل الفلاحين جميعا في هذا الموضوع، ما تسبب في عدم زراعة الأرز الذي تسبب بدوره بمجاعةٍ استمرّت سنوات، وما تم إنتاجه من الفولاذ بطبيعة الحال كان ذا نوعية سيئة، لا يصلح لشيء. ومثل ماو خروشوف في الاتحاد السوفييتي في قصته مع الذُّرة التي أراد أن يتفوق فيها على أميركا.

ولكن المصيبة أننا عند مراجعة المعلومات نكتشف أنهم لم يكونوا من الزهاد قط، فماو تسي تونغ كان لديه حرملك يكاد يفوق الذي يتحدثون عنه في عهد هارون الرشيد، فقد كان يقيم في قصره الحفلات، ويأتي بفرق الرقص كل أسبوع تقريبا، وكان ينتقي من بين الراقصات أجملهن ويضمها إلى حريمه. هذا ما يحدثنا به طبيبه، لي جيسوي. أما ستالين الذي يقولون إنه لم يكن يملك بيتا ومات ولم يورث لابنته سفيتلانا بيتا، وأنها عاشت بقية حياتها بالإيجار فهذا أيضا غير صحيح، لأن عدة بيوت فخمة كانت تحت تصرّف ستالين، وفي الاتحاد السوفييتي لم يكن هناك ملكية شخصية للعقارات، وكانت كلها تعتبر مستأجرة من الدولة، ولكنها يمكن أن تنتقل إلى الورثة. وعندما مات ستالين، كانت ابنته سفيتلانا تعيش في شقة من أربع غرف، بقيت فيها حتى عام 1966، حيث غادرت إلى الهند، ومن هناك هربت إلى الولايات المتحدة، وبقي أولادها في شقتها تلك. كان هتلر أيضا زاهدا ومتقشفا. ولكن لا أحد يأتي على ذكره، عندما تحدث المقارنات مع طغاة الشرق لأسباب معروفة، فهو ليس المثال المطلوب الاحتذاء به.

ليس مهما على الإطلاق إن كان سروال الطاغية أو قميصه مهترئا أو جديدا. هذا شأنه، فماذا يستفيد الوطن من هذا الموضوع؟ هل تنتعش ميزانية الدولة إذا اشترى سروالا رخيصا أو تنكسر هذه الميزانية إذا اشترى قميصا غالي الثمن؟ لا أظن ذلك، وليس لدي مبرّر لأحاسبه على ذلك، فليرتد الديكتاتور السروال الذي يرتاح فيه.

ما يهمني أنني هل أستطيع، أنا المواطن، أن أحاسب هذا الديكتاتور إذا أخطأ، كما فعل ماو في قضية الفولاذ التي تكاد تكون مسرحية هزلية؟ هل سيتمكّن القانون من محاسبته؟ هل سيجرؤ قاضٍ أو محام على الوقوف ضده في المحكمة؟ تستمد قيمة الدولة من فاعلية مؤسساتها، لا من سراويل حكامها وممتلكاتهم. وليست منّة على الشعب أن يموت الديكتاتور وفي جيبه خمس ليرات، فما حاجته لتلك الليرات أصلا، إذا كان البلد كله دكانا يملكه هو؟

أقترح على المعجبين بزهد الطغاة أن يعثروا على آخرين يقارنون طغاتنا بهم، أشخاص عندما انتهت مدة حكمهم، بحسب الدستور، على سبيل المثال، رفضوا إجراء استفتاء لتعديله، وتحويل حكمهم حكمًا أبديا، أن يبحثوا عن رؤساء، عندما يفشلون يقدّمون استقالاتهم، وقد رأينا نماذج في العالم من هذا القبيل حبذا لو يحتذي بها طغاتنا.

عودة أبي أحمد والأمن المائي العربي

مهنا الحبيل

قاد رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد حزب الازدهار (الحاكم) إلى فوزٍ كبير في الانتخابات النيابية التي جرت أخيراً، حسب النتائج المعلنة، وهو ما يُقدّمه بقوة التأييد الشعبي لقيادة الدولة من جديد، ويُعزّز شخصيته وطنياً وأفريقياً. وهناك تحفظ بسبب واقع الحرب في إقليم التيغراي الذي لم تشمله صناديق الاقتراع، وهو في قبضة المعارضة المسلحة، كما أن هناك انتقادات فرعية أخرى بشأن نزاهة التصويت، لكنها لا تُسقط من حقيقة فوز أبي أحمد والتصويت الواسع له.

وهناك إشكالاتٌ طرأت في دوره رئيسا للحكومة في العهد الديمقراطي الجديد لإثيوبيا، والرجل الذي أعطى رسائل قوية إلى العهد المدني الجديد للقرن الأفريقي، تحت أمل بناء عصر ديمقراطي مستقرّ في إثيوبيا، ينعكس إيجاباً على المستقبل المدني، وإخراج القرن الأفريقي من الصراعات القبلية المهلكة، وأطوارها السياسية المتصارعة، ولعبة الآخرين في أرضها، في ظل حكم شموليٍّ دكتاتوري في إرتيريا، وصراعاتٍ تهدّد الأمل الصومالي. وهو ما أثاره خياره العسكري لمواجهة تمرّد التيغراي ذوي النفوذ القديم، والذي تقلص بعد تمكن أبي أحمد من أجهزة الدولة. وتكاد الشهادات تتواتر بأن قلب الصراع كان على النفوذ السياسي الذي فقدته القوة المعارضة في التيغراي، بعد العهد الذي سبق الديمقراطية الوليدة في إثيوبيا. غير أن الأضرار الضخمة بالمدنيين، والجحيم الذي صُبّ عليهم في أتون هذا الصراع، ألقى بظلاله بقوة على المشهد وعلى حكم أبي أحمد، فضلاً عن قضايا أخرى، أثّرت على صورة الرجل في حماسته للنهضة والسلام والديمقراطية في أفريقيا.

ولكننا نشهد اليوم تزكية شعبية له، وهو ما يُعيد طرح الأسئلة الكبرى في تقدير رحلة أديس أبابا الحالية، بقيادة أبي أحمد، لفهم مستقبلها. وأول ما يحتاج التذكير به أن التعامل مع قيادة شعبية مسيحية، ذات شرعية ديمقراطية، ولها وعي بالرسالة الإسلامية المشتركة الوجود مع المسيحية الأفريقية القديمة، هو حالة إيجابية مهمة، لمنع أي فتنة صدام دينيٍّ يستخدمها المتطرّفون أو اللعبة الدولية الإقليمية، وخصوصا حين نراجع وعيه الثقافي وأداءه الوطني الديمقراطي مع مواطنيه المسلمين. وللصراع اليوم في التيغراي بعدٌ قَبَلي وليس دينيا، وهذا أمرٌ مهم فهمه، لأن هذا الصراع متداخلٌ في القرن الأفريقي بين كل دوله، ما يُشير إلى ضرورة العودة إلى التصحيح عبر المجتمع المدني الذي لن يُسقط الحضور القبلي المؤثر في القرن الأفريقي، ولكنه يُنظّم حياة الشعوب في سبيل سلامها ونهضتها، وهو ما نتمنّاه وينعكس علينا في الوطن العربي.

ولذلك لا يُمكن أن نُلغي هذا السجل اليوم لأبي أحمد، حتى مع وجود صراعاتٍ قبليةٍ سياسيةٍ شرسة، مع التأكيد على حماية المدنيين، والإدانة المباشرة لكل من آذاهم من الجيش الإثيوبي أو الجماعات الحليفة لهذا الطرف أو ذاك، بما فيهم المعارضة المسلحة، ولكن مسؤولية الدولة مركزية هنا.

هذا كله، وبعد الشرعية الجديدة التي اكتسبها أبي أحمد، لا يجوز أن نُلغي تميّز الرجل في وطنه ومع جواره العربي، ودوره الحاسم في الوساطة بين أهل السودان، ومع غرابة تعنّت موقف حكومته في سد النهضة والتشدّد غير المبرّر، غير أن هذا الأمر قد تحكمه عوامل الصراع الداخلي، وتوازنات الإقليم الحسّاسة في القرن الأفريقي. وفي كل الأحوال، التصريح التصعيدي للمواجهة مع إثيوبيا منطق خطير لا يستند إلى مصلحة قومية لمصر ولا للسودان.

والقول إن ذلك التوجه لمواجهة إثيوبيا عسكرياً، ضمن الأمن القومي العربي لمواجهة تل أبيب، أمرٌ غريب، فالمرحلة السابقة، بما فيها أجواء أزمة الخليج، شهدت تمكيناً غير مسبوق للإسرائيليين من حلفاء القاهرة، فضلاً عن التوافق المصري الإسرائيلي في ملفاتٍ أخرى، بدعوى مواجهة الربيع العربي والتيارات الإسلامية. وليس من صالح مصر أن تُزجّ في مواجهة عسكرية، أو مواجهة سياسية صفرية مع أديس أبابا، على الرغم من التعنت المرفوض في موقف الأشقاء الإثيوبيين، لكن تحويل الخلاف إلى صراع شرس وتورّط عسكري هو ما يخدم تل أبيب ضد الأمن القومي العربي والمصري. والبديل الأفضل هنا العودة إلى أبي أحمد واحترام الوساطة الأفريقية وتعزيزها بدور عربي، وهو ما أُشير إليه في اتصال المسؤولين المصريين بالدوحة. فهذا الدخول القطري الذي يعتمد على قبول الأطراف الثلاثة وترحيبها سيساعد على تفكيك الاحتقان، وسواء كان الوسيط الداعم الدوحة أو غيرها، فالفكرة هنا أن مساحة التفاهم، على الرغم من كل لغة الخطاب التصعيدي من أديس أبابا، لا تزال ممكنة، لتنظيم الملف وضمان الحق المائي الضروري لمصر والسودان، وهو نجاحٌ ممكن جداً، فحين تُسحب أجواء التصعيد ستدرك أديس أبابا أن احتواء الجوار العربي الأفريقي هو في مصلحتها القومية أيضاً، بدلاً من إيجاد مساحاتٍ يبعثرها الغرب في صراع مرير، لن تتضرّر منه سوى شعوب المنطقة وأمنها وسلمها الأهلي.

> نأمل أن يعود أبي أحمد إلى احتواء ديمقراطي لكل أطياف شعبه وأقاليمه، بدلاً من أن يُراهن على سقوطه

إننا اليوم، وفقاً للواقع العربي الكارثي والواقع الأفريقي المزدحم، نعيش في حشدٍ من الصراعات والتدخل الغربي الاستعماري القديم، في ظل محاولة الكولونيالية الجديدة التي تقودها باريس، لتحويل النظر عن جرائمها التاريخية في أفريقيا، بإيقاد صراع ثقافي خطير مع أشقائهم العرب. فيجب أن نستثمر كل مساحة لدعم الاستقرار والنهضة، ودعم علاقات التشارك بين الوطن العربي وأفريقيا، ودمج الهم العربي الأفريقي مع القارة السمراء نحو الحرية والدولة المدنية والنهضة الأخلاقية. وهذا لا يمكن تحقيقه وفقاً لمسطرة مثالية نؤمن بها كمبادئ، لكن كواقعية سياسية لا يُمكن إلا أن نبني على كل مساحة شراكة وتقدّم نحو تشجيع أخلاقيات سياسية تطوّرت عن الماضي الكئيب، وزنزانة الاستعمار والاستبداد التي خنقت أرضنا العربية والأفريقية، وقد يحتج على ذلك بالتراجع الإثيوبي، غير أن هذا التراجع نراه نسبيا أمام تميز أبي أحمد الذي نأمل أن يعود إلى تعزيز استراتيجية العلاقة، واحتواء ديمقراطي لكل أطياف شعبه وأقاليمه، بدلاً من أن يُراهن على سقوطه وسقوط تجربة إثيوبيا الوليدة.

(كاتب عربي في كندا)

كاريكاتير

عماد حجاج

الانتخابات العراقية والتأجيل

إياد الدليمي

جاءت حكومة مصطفى الكاظمي في العراق، في مايو/ أيار 2020، إثر استقالة حكومة سلفه عادل عبد المهدي، نتيجة التظاهرات الشعبية العارمة التي اجتاحت مدن جنوبي العراق ووسطه، بسبب تردي الخدمات وانعدام فرص التوظيف الحكومي. وجاءت التظاهرات التي انطلقت في أكتوبر/ تشرين الأول 2019 ردّة فعل على التحاصص الحزبي والفساد الكبير الذي أكل من جرف كلّ شيء في عموم العراق، خصوصاً مدن الجنوب التي اعتقدت أحزاب الإسلام السياسي الشيعي أنّ تلك المدن حاضنتها التي لن تثور عليها.

المهمة الأبرز التي تم تسويقها لحكومة الكاظمي أنّها حكومة الانتخابات التي تم تحديد موعدها في أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، علماً أنّ ما واجهته هذه الحكومة من أزمات ربما لا يقلّ عن الأزمات التي واجهت العراق مع احتلال تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ثلث مساحته. ومع كلّ أزمة تواجهها، تثبت هذه الحكومة أنّها ليست سوى ديكور قبيح لفاعلين يتلاعبون به، تارة من خلف الكواليس، وتارات أخرى من أمامها، فلم يعد هناك من شيءٍ مخفيٍّ في العراق.

الانتخابات المقرّرة، وهي الاستحقاق الذي يفترض أن حكومة الكاظمي جاءت لتؤدّيه، وتقدّمه للشعب العراقي، هي الأخرى تواجه أزماتٍ وأزماتٍ متلاحقة قد تدفع الحكومة إلى تأجيلها، فليس من السهولة بمكان إجراء الانتخابات في ظروفٍ بالغة التعقيد، ليس أقلها أنّ أحزاب الإسلام السياسي الشيعي، وهي التي تمسك فعلياً بالسلطة، وجدت نفسها، لأول مرة ربما، بلا قاعدة، ولو بسيطة، تعينها على تحقيق مكاسب سياسية تقودها إلى البرلمان.

صحيحٌ أنّ الانتخابات العراقية ليست سوى لعبة أحزابٍ تتنافس على من يحصل على بطاقاتٍ ناخبين أكثر قبل أن تجري الانتخابات أصلاً، بمعنى أنّها صندوق كبير لفساد حيتان السياسة في العراق. مع ذلك، إنّها المرة الأولى التي تجد أحزاب السلطة (أحزاب الإسلام السياسي الشيعي) أنّها بلا جمهور.

مقتدى الصدر، الطامح المتقلب، ذو المواقف الزئبقية، أعلنها بدايةً، ومن خلال بعض أنصاره، أنّه يرغب في الحصول على منصب رئاسة الحكومة المقبلة، علماً أنّ الصدر وتياره الشعبي، مشارك في كلّ انتخابات، وله حصة كبيرة في كلّ الحكومات التي تشكلت منذ 2003، بمعنى أنّه شريك رئيسي في كلّ عمليات الفساد. لكن يبدو أنّ طموح الصدر هذه المرّة بات كبيراً، فاشترط الحصول على منصب رئاسة الحكومة في مقابل المشاركة في الانتخابات. ولا يبدو أنّ مطلب الصدر وأنصار تياره وجد ترحيباً كبيراً لدى أطراف البيت السياسي الشيعي، فالجميع، في ما يبدو، قد أبلغ الصدر برفض تلك الفكرة، ما دفعه إلى إعلان انسحاب تياره من الانتخابات المقبلة، ناهيك عن التلويح بمليشياته من خلال دعوته لهم إلى البقاء على أهبة الاستعداد وانتظار تعليماته، في حين قامت مليشيات أخرى تابعة له (لواء اليوم الموعود) بتنفيذ استعراض عسكري في مدينة النجف، وكأنّه يريد أن يقول إنّه لا انتخابات من دون مشاركة تياره، ولا مشاركة من دون الحصول على منصب رئاسة الحكومة المقبلة.

الارتباك الواضح على مختلف الصُعد السياسية والخدمية لمناطق جنوب العراق تنذر أيضاً بمواجهاتٍ مرتقبة، بين الجماهير الغاضبة التي لا تنتهي من أزمةٍ حتى تدخل في الأخرى، فمن غياب الخدمات ونقص الوظائف والانتشار المفزع لفيروس كورونا إلى حريق مستشفى الحسين في الناصرية، وصولاً إلى عدم قدرة الحكومة حتى على الإيفاء بوعودها بالقبض على قتلة المتظاهرين، ما يعني أنّ مواجهةً قريبة قد تفجر الشارع الجنوبي من جديد في وجه أحزاب الفساد.

يضاف هذا كلّه إلى تحدّيات أخرى، فرضتها الأجندة الإيرانية، ممثلة بالمليشيات التابعة لطهران، والتي ترفع شعار مغادرة القوات الأميركية العراق، وما تقوم به في سبيل تحقيق ذلك من خلال قصف متكرّر لمواقع أميركية سواء للسفارة وسط بغداد أو حتى للقواعد المنتشرة في غرب العراق وشماله.

على الطرف الآخر، السنّيّ السياسي والكردي السياسي، لا يبدو أنّ هناك جديداً يذكر سوى قديم يعاد، بأنّهم باتوا أطرافاً مكملة للعبة السياسة وديكورها المتمثل بالانتخابات، فعلى الرغم من تنافس سنّيّ قوي بين كتلتين كبيرتين، تتمثلان بكتلة عزم بقيادة خميس الخنجر، وكتلة تقدم بزعامة رئيس البرلمان محمد الحلبوسي، إلّا أنّهما في المطلق لن يكونا إلّا رجع صدى ما ستسفر عنه نقاشات الداخل السياسي الشيعي، سواء في المضيّ بالانتخابات أو تأجيلها، وكذا الحال ينطبق على البيت السياسي الكردي. ستبقى الانتخابات العراقية رهناً بالساحة الشيعية التي لا يبدو أنّها مستعدّة للمشاركة فيها في ظلّ حالة الاحتجاج الشعبي ضدها، ناهيك طبعاً عن الخلافات التي تعصف بالقوى السياسية الشيعية ذاتها حيال رؤيتها إلى مرحلة ما بعد تلك الانتخابات، لتبقى أول مهمة لحكومة مصطفى الكاظمي، وهي إجراء الانتخابات، محكومةً هي الأخرى بالفشل، مثل كلّ المهمات والعقبات التي واجهتها هذه الحكومة خلال عام ونيف.

> أول مهمة لحكومة الكاظمي، إجراء الانتخابات، محكومة بالفشل

(كاتب عراقي)

«جميع رجال الملك»

عطاف الروضان

قد يكون أقرب وصف للمشهد الأردني العام في الأردن هذه الأيام أن «لجميع الأفعال عواقب»، وهو أبرز الخطوط الدرامية لرواية «جميع رجال الملك» للأميركي روبرت بن وارن، والتي صدرت عام 1946، وإن تختلف حبكتها الدرامية، لكنها تتشابه في ظلال بعض شخوصها السياسية.

هذا ما تبادر إلى الأذهان مباشرة بعد صدور قرار محكمة أمن الدولة (العسكرية) بالحكم بالسجن على رئيس الديوان الملكي السابق، باسم عوض الله، بالحبس 15 عاما، فأردنيون كثر لم يمنعوا أنفسهم من استحضار ثلاثة أسماء لامعة (سميح البطيخي ومحمد الذهبي وأخيرا عوض الله)، وإخضاعهم لمقارنات ومقاربات، ليست في مكانها، فالثلاثة يختلف المسار المهني لكل منهم وتداعياته، وحتى أسباب إخفاقاته. ولكنهم بالتأكيد كانوا «رجال الملك» في فترات عملهم، كأبرز الشخصيات الرسمية وأكثرها قربا للملك عبدالله الثاني منذ توليه سلطاته الدستورية، وريثا لمملكة بناها الحسين الأب في إقليم ساخن، واستطاع تجاوز كل العواصف، لكنها اليوم تمرّ بتحديات عميقة، الداخل منها ينافس الخارجي منها، في غموضه وحدّته.

كان سميح البطيخي مديراً للمخابرات الأردنية العامة في 1996، ومستشار الملك لشؤون الأمن القومي ومقرّراً لمجلس أمن الدولة، عين عضواً في مجلس الأعيان، واستقال منه تمهيداً لمحاكمته بتهمة الفساد، لاشتراكه بما عرفت بـ «قضية التسهيلات البنكية»، وحكم عليه بغرامة 17 مليون دينار وحبس ثماني سنوات خفضت إلى أربع. ما لبث الملك أن عين محمد الذهبي خلفا للبطيخي، غير أن حياته المهنية انتهت في المحكمة أيضا، لكنها هذه المرّة لم تكن محكمة خاصة، وإنما محكمة الجنايات الكبرى التي نظرت في تهم بالفساد وسوء استغلال الوظيفة وغسيل أموال، وحكم عليه إثرها بالحبس 13 عاما مع الأشغال الشاقة وثلاثة أشهر وغرامة 21 مليون دينار ومصادرة 24 مليونا أخرى من أمواله.

وإذا كانت المقاربات واقعية، فإنه لا مجال للربط بين ما حصل لمدير المخابرات العامة الأسبق، محمد الذهبي، وكبير مستشاري الملك ورئيس ديوانه السابق، باسم عوض الله، إلا فترة الصراع العميق بين الرجلين في أثناء خدمتيهما الملك، كل في منصبه الدقيق والحسّاس، مع انقسام نخب الشارع الأردني حينها بينهما، وكأن تلك النخب تنقصها أسباب للانقسام، فكيف إذا كان مجزيا ومربحا من الطرفين لكليهما، والمتضرّر الوحيد كان «الوطن والمواطن»، كما كان يتردّد، وما زال بين أوساط ناشطين مطالبين بالإصلاح، وغير مقتنعين حتى بالحكم القاسي الذي صدر بحق عوض الله، واعتبروه استجابةً متأخرة لمطالبات سابقة ومتكرّرة بالمحاكمة لـ«البهلوان» (لقب عوض الله الذي يعتبره الأردنيون عرّاب الخصخصة وبيع مقدّرات الدولة).

بعيدا عما فعله باسم عوض الله، أو ما حوكم عليه في قضية «الفتنة»، وقبل ذلك بسنوات، عندما كان الجميع في الأردن يطلب ودّه لما له من سطوةٍ وسلطة، فهو اليوم مجرّد منها، إما بسبب خطأ ارتكبه في إدارته الملف الذي كلّف به في الأردن، أو ربما لأن عيونا أردنية لم تنم، وأحبطت ما كان مخططا أن يقوم به.

وبغض النظر عن التشابه والاختلاف بين الرجال الثلاثة، وربما آخرين تم إنهاء ملفاتهم بصمت، أو يتم العمل على ذلك، يتراجع اليوم ما أثير من ملاحظاتٍ على إدارة الملك بعض الملفات سياسيا. لكن الملك اليوم يرسل رسالة واضحة، ربما أملتها عليه عقيدته العسكرية، بأنه فعلا يجب التصرّف بحزم وصرامة تجاه أقرب الأشخاص إليه في دائرته، ولم يشفع لهم حتى دفاعه عنه شخصيا في أحد الأيام، وهي رسالة حبذا لو يلتقطها جميع من حوله اليوم، أو من يطمحون إلى ذلك، أن لا أحد قريبا من الملك، إذا ابتعد عن المصلحة الوطنية العليا في الأردن.

(إعلامية أردنية)

المغرب والجزائر... توازن الرعب في المنعطف الكبير

عبد الحميد اجماهيري

بعد قرابة نصف قرن من النزاع في الصحراء، في مواجهة دينامية ثابتة من أجل انفصالها عن المغرب، من طرف الجزائر، وصلت المنطقة إلى توازن الرعب الذي تهيأت كل شروطه، وذلك بأن صرح سفير المغرب لدى الأمم المتحدة، عمر هلال، في ردّه على وزير الخارجية الجزائري المعين حديثا، رمطان لعمامرة، إن «الشعب القبائلي البطل الذي يعاني من أطول احتلال أجنبي يستحق أن يتمتع هو أيضا بتقرير مصيره». وهي المرة الأولى التي يرفع فيه المغرب ضرورة تمتيع منطقة من مناطق الجزائر بحق تقرير المصير، فيما يعمل النظام في الجزائر، منذ 46 سنة، بلا كلل ولا ملل، من أجل أن يتمتع بهذا ما تسميه الشعب الصحراوي في مناطق الساقية الحمراء ووادي الذهب، جنوب المغرب. وقد اختار المغرب منطقة «القبايل» التي أعلنت بعض نخبتها ميلاد جمهورية فيها، سيما «حركة استقلال القبايل» التي أعلنتها الجزائر منظمة إرهابية. وهي منطقة ذات طبيعة متميزة، وتحتضن حركة عميقة وواسعة من رفض السلطات والنظام المركزيين.

وقد كان للموقف المغربي الجديد دوي الرعد في سماء غائمة! وكان سفير المغرب في الأمم المتحدة يعرف أنه وضع هنا تحولا جذريا في سياسة بلاده، وثوابته التي اهتدت بها دبلوماسيته منذ الاستقلال، فالرباط لم تعلن أبدا دعمها أية حركة استقلالية، أو حركة انفصال، كما فعلت الجزائر معه. ولم تساند أية حركة انفصال في أوروبا، أو غيرها، لقناعاتها المعلنة دوما برفض زجّ دبلوماسيتها في لعبة من هذا القبيل.

وقد سبق للمغرب، في عز أزمته مع إسبانيا، أن صرّح أن الرباط رفضت دوما «استقبال الانفصاليين الكاتالانيين»، على الرغم من إغراء استعمال هذه الورقة في وجه إسبانيا المتردّدة حينا في دعم مشروعية المغرب الترابية، والعاملة أحيانا كثيرة على تقويضها. ولقد سرى تيار من الدهشة داخل المغرب وخارجه، كما سرت موجة من الدفاع في أوساط كثيرة من النخبة وعموم الشعب المغربي، من فرط ما سئم المغاربة مما اعتبروه «طيبوبة بلادهم» مع نظام جاحد، وسئموا من تعقل ورزانة غير مجديين، مقابل نظام جعل من محاربة المغرب ثابتا وطنيا من ثوابته الوجودية، عبر تقديم الدعم المالي واللوجيستيكي والدبلوماسي، قارّيا ودوليا لما تسميها الجمهورية العربية الصحراوية!

ما زال التساؤل قائما، وسيظل قائما في ما سيتواتر من الأيام: ما الذي جرى حتى كسر المغرب ثابتا من ثوابته الدبلوماسية والسياسية في غرب المتوسط، وفي العالم؟ أول نقطة في الشطط الطويل الذي يستوجبه الجواب أن ردّ السفير عمر هلال كان مرتبطا بسياقه، المتعلق بمؤتمر حركة عدم الانحياز، ففي هذا اللقاء ارتأى وزير الخارجية الجزائري أن موضوعه المفضل، وهو الدفاع عن استقلال الصحراء المغربية، لا بد من أن يُقحم في جدول أعمال لم يكن واردا فيه أصلا! الأمر الذي استوجب قوة الرد المغربي على هذا الوزير الذي «ينصب نفسه كمدافع شرس عن حق تقرير المصير»، و«يرفض تخويل هذا الحق نفسه للشعب القبائلي، أحد أقدم الشعوب في إفريقيا، والذي عانى من أطول احتلال أجنبي». فقرة كانت بوزن قنبلة نووية، لكنها جاءت في نقطة عالية من التصعيد الذي يرى المغرب أن الجار الشرقي له دخل فيه منذ فترة!

والواقع أن التصعيد الجزائري بدأ منذ انتخاب الرئيس عبد المجيد تبون، بالتهديد الجيو - استراتيجي تارة، وبالتلويح بالحرب الساخنة تارات عديدة، وقد وصلت إحدى نوبات التصعيد مع صحيفة «الجيش» التابعة للمؤسسة العسكرية، قطب النظام، درجة قريبة من السوريالية، إذ ذهبت الصحيفة في تأصيل العداوة بين الشعبين إلى ما قبل الميلاد، إذ اعتبرت أن المغاربة خانوا الحاكم الأمازيغي، يوغارطا في 160 ق. م!

وموقف المغرب من خلال عمر هلال يعد تحولا جذريا في عقيدة المغرب الدبلوماسية، ولعل من المفارقات التي لم يتم تبينها، بسبب الصدمة أو الضجيج الذي أحدثه موقف المغرب الأممي، أن التحول تم بمواد الخطاب الجزائري نفسها، فالتعابير التي استعملها السفير المغربي هي التي تستعملها الجزائر ضد المغرب منذ نصف قرن، فالشعب الصحراوي، في تقدير الخطاب الرسمي الجزائري، هو أقدم شعوب إفريقيا، وأن المغرب بلد محتل، وأن على الرباط منحه تقرير مصيره، فلا يخلو خطابٌ من خطب النظاميين الجزائريين من وصف المغرب بالمحتل!

ويدخل التحوّل أيضا في منظومة جديدة أصبحت الدبلوماسية المغربية تستهدي بها، وفي صلبها إسقاط أي محرّم (تابو)، دأبت الرباط على احترام مقاصده، حتى ولو كان يحمل إزعاجا لمصالح البلاد الحيوية. ولعل الذي انتبه إليه كثيرون، في هذا الإبدال الجديد هو المجاهرة بمواقف الندّية عندما يتعلق الأمر بالقوى العظمى، كما فعل مع ألمانيا وإسبانيا، وقبلهما فرنسا وأميركا باراك أوباما، حتى أن جزءا من الرأي العام المغربي فوجئ، بداية، بهذه «المغامرة»، أو استبدّ الفزع في أوساط واسعة منه إلى أن أعادت الدول المعنية كثيرا من مسلّماتها على ضوء مواقفه. وحاليا، نرى أن إسبانيا هي التي دفعت الثمن في عداوتها أخيرا باستقبال زعيم الانفصاليين في دارها، وكانت النتيجة أن انتقلت الأزمة مع المغرب إلى حقلها السياسي المؤسساتي، وأدّت إلى تنحية وزيرة الخارجية التي تسببت في الأزمة، وتغييرها برجلٍ لا يخفي قرابته مع المغرب. المعطى الثاني الذي لا يجب أن يسقط من شبكة قراءة التحول في الدبلوماسية المغربية هو إعادة ترتيب العلاقات مع دولٍ كان التاريخ الدبلوماسي بينها وبين الرباط يستوجب العداء الكبير تجاهها، وهي دولٌ تنتمي إلى قوس عالمي يبدأ من كوبا، وصولا إلى نيجيريا، مرورا بدول إفريقية عديدة كانت في صف خصومه، ومنها إثيوبيا التي احتضنت قمة منظمة الوحدة الإفريقية وقتها، قبول دولة الانفصال (بوليساريو) في ثمانينيات القرن الماضي. ويتمثل التحول الثالث في إعادة ترتيب الشراكات الاستراتيجية بناء على المصالح، وبمنطق الدول نفسها التي تتصرّف بناء على مصالحها. وقد توطدت المعادلة مع شراكاتٍ حديثة مع الصين وروسيا بوتين، على الرغم من التحالف الوطيد والعميق والقوي مع الولايات المتحدة.

> منظومة جديدة أصبحت الدبلوماسية المغربية تستهدي بها، وفي صلبها إسقاط أي محرّم دأبت على احترام مقاصده

والواضح، كما يحب المغاربة التعليق على موقف بلادهم، أن المغرب لم يعد يقبل أن يكون ضحية أخلاقياته، ولا أن يكون ضحية ازدواجية دولية مقيتة تعترف له بمزايا كثيرة، وتسقط عنه حقه في وحدته الترابية والوطنية. ولقد خلف الموقف الرسمي قراءات متعددة في الداخل، كما اهتزت الجزائر عميقا لهذا الموقف الجديد. وهي التي تدرك، قبل غيرها، قوة الورقة الانفصالية في عرقلة نمو الدول وتقدّمها، وتعرف كلفتها بالنسبة لمن تُستعمل ضده، وهي تقدّر معنى توازن الرعب الذي ساد في فترات الحرب الباردة، باعتبار أن قضية الصحراء المغربية ذاتها تعود إلى تلك الفترة، مع ارتفاع في درجة حرارة الحرب حاضرا!

يأخذ توازن الرعب هنا شكل توازي الأشكال السياسية في الصراع، وستدخل المنطقة مرحلة جديدة سلبا أو إيجابا. وفي أحسن الحالات، ستقود الجزائر إلى إعادة النظر في جوارها السياسي مع المغرب، وفي أسوأها إلى تجاوز توازن الرعب الدبلوماسي، كما عرفته الحرب الباردة، إلى شروط ساخنة مفتوحة على كل الاحتمالات، بما فيها الحرب.

(كاتب مغربي)

وزير الخارجية الجزائري المعين حديثاً، رمطان لعمامرة (أود اندرسن/فرانس برس)

دولة على الورق... مثالان

عيسى الشعيبي

منذ بدأت عملية تقويض الدولة الوطنية في المشرق العربي، قبل عقود، وتعزّزت وتائر انهيار هذه العملية بصورة منهجية، غداة غزو العراق وتفكيك بنيته العسكرية والمؤسساتية، ظهرت في هذه المنطقة، التي تعتبرها إيران مجالاً حيوياً لها، أول إرهاصات الدولة الفاشلة، المفتقرة إلى قوة مركزية ناظمة، تحتكر سلطة إنفاذ القانون وامتلاك السلاح، ولديها القدرة على أداء وظائفها التقليدية، الأمر الذي أفرغ بعض الكيانات العربية من مقومات التطوّر والنمو، أفسدها وأفقر مجتمعاتها، فيما أبقى على صورتها الخارجية، دولةً لها علم مرفرفٌ ونشيد شجي، وسيادة منقوصة، وحدود منتهكة، وعملة وطنية متآكلة.

بمرور الوقت، وزيادة التدخلات الخارجية، واحتدام النزاعات الداخلية، وتعاظم سطوة المليشيات، ذات النفس المذهبي، ترهلت الدولة الوطنية هذه أكثر فأكثر، واكتسبت عملية تقويضها من الداخل زخماً متجدّداً، وراحت قوة القصور الذاتي تفعل فعلها، الأمر الذي نقل هذه الكيانات المتزعزعة من مقام دولة فاشلة إلى رتبة دولة على الورق، اليد العليا فيها للفساد والاستبداد ولزعماء المليشيات الذين انخرطوا في اللعبة السياسية، بما في ذلك الانتخابات البرلمانية والحكومات، ومن ثمّ تحاصصوا الكعكة، وأمسكوا على مقاليد الحكم والنفوذ، وصاروا سدنةً مثل هذه الدولة الكرتونية.

ومع أنّ هناك عدداً لا بأس به من الدول القائمة على الورق فحسب، إلّا أنّ هذه المقاربة ستقتصر على تشخيص حالةٍ متماثلةٍ لدولتين اثنتين لا تُخطئهما العين المجرّدة، هما: العراق ولبنان، وهما البلدان العربيان الأشد بلاغة في رواية هذه الحكاية من الألف إلى الياء، عن دولةٍ دالت على عروشها جهاراً نهاراً، تآكلت ذاتياً على مهل، وفي المآل الأخير غدت مجرّد دولةٍ على الورق، تقيّض على رقاب مواطنيها، هنا وهناك، مليشيا تتشدّق باسم المقاومة تارة، وبالعملية الديمقراطية طوراً. مع ذلك، لا يخصّها ما يخصّ العراقيين واللبنانيين من خدمات كهرباء ودواء مثلاً، وحدّث ولا حرج عن المطالب المعيشية الهائلة.

ولعلّ الحريق المروّع في مستشفى الناصرية، جنوبي العراق، قبل أيام، وما سبقه من وقائع أدهى وأمر، هو النتيجة الحتمية لتحالف الفساد والسلاح المتغوّل على العباد والبلاد، أو هو العرض لمرض دولةٍ توجد على الأطلس فقط، عندها جيش أضعف من الحشد الشعبي، ولديها قضاء مسيّس (هل قلنا قضاء؟) وخطابٌ مزيّف، أنتجه ثم أعاد إنتاجه الإرهاب والانتقام والاستقواء على ما تبقى من دولةٍ لا تملك من أمرها سوى تشكيل لجان تحقيق، تداري بها عجزها عن مواجهة كلّ جريمةٍ تقع في ديارها.

وأكثر من ذلك، فقد بات العراق، بشعبه العظيم وتاريخه المجيد، دميةً بيد هذه الدولة الورقية، أو قل بيدقاً على رقعة الشطرنج الإيرانية، إذ أقام الحشد الشعبي عرضاً عسكرياً، أوائل هذا الشهر (يوليو/ تموز)، في محافظة ديالى، حضره رئيس الوزراء، مرغماً على الأرجح، ومرّت من أمامه الأرتال وهي تهتف بحياة المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي، في مشهد هو الأكثر دلالةً على ما آل اليه حال أهم بلد عربي مشرقي على أيدي دهاقنة دولة الحشد، التي كسرت سلسلة العمود الفقري للدولة عن سابق قصد، وجعلت منها نموذجاً ملموساً لدولةٍ على الورق.

أما الحالة الثانية، الأشد تجلياً والأكثر كاريكاتيريةً من سابقتها، فهي لبنان الذي كان أول مكسر عصا للتغلغل الإيراني في المنطقة، تحت شعار تحرير الجنوب والقدس، وصار الحزب المدجّج في ما بعد، درّة التاج في قلادة الدولة الإسلامية، بعدما تحوّلت دويلة حزب الله إلى ما هو أكبر من الدولة اللبنانية، وبات ملك يمينها العقد والحلّ في كلّ شأن من شؤون بلاد الأرز، بما في ذلك «انتخاب» رئيس الجمهورية، وتشكيل الحكومات، وضبط ساعة لبنان حسب توقيت العاصمة الإيرانية.

اسمها مصر بالصاد يا ريّس

محمد طلبة رضوان

كان المشهد عبثيا بامتياز، حين اجتمع الرئيس المصري السابق، محمد مرسي، رحمه الله، بنخبٍ سياسيةٍ لمناقشة خطر سد النهضة، وإمكانية تجاوزه. كان «الاجتماع السريّ» كاشفا عن إمكانات الرئيس وفريقه وأغلب معاونيه، ممن كنا نعتبرهم وقتها نخبا وقادة رأي، وما زال بعضنا يضعهم في المكانة نفسها! سمعنا كلاما و«هريا» عجبا. اقتراحات بإرسال فنانين ولاعبي كرة، نور الشريف ومحمد أبو تريكة وآخرين، والتدخل في الشأن الإثيوبي بالدسّ والمؤامرات والإشاعات. بدا الاجتماع كوميديا، والمفاجأة أنه كان على الهواء مباشرة، بدون علم الرئيس وضيوفه!

ظل الاجتماع موضع تندّر إعلام الدولة العميقة، وقتها، واستمر فترة طويلة «أكل عيش» عمرو أديب وأحمد موسى وآخرين. كلما جاءت سيرة سد النهضة، وحاول إعلام النظام تجاوز عجز الدولة عن الفعل، أو القول، كان اجتماع مرسي وإخوانه هو الفقرة طوق النجاة، منها نسخر، وعليها «نسفّ»، وبها نتذكّر ما كنا فيه، ونحمد ربنا أن اجتماعات الرئيس عبد الفتاح السيسي السرية ليست على الهواء مباشرة، وأن الرئيس «مسيطر».

يظهر السيسي في اجتماع، ليس سرّيا، على الهواء مباشرة، بمعرفته، وعلمه، وعلم رجاله، وإعلامه، في الاستاد، وسط عشرات الآلاف. يظهر وسط أزمة هي الأخطر والأكثر تهديدا لأمن مصر القومي، وواقعها، ومستقبلها، فالماء ليس عبثا، ليس تهريجا. ليس أمرًا هيّنا، أو عاديا، أو بسيطا، أو يمرّ. ليس أرضا تشتريها السعودية وتمرّ. الماء هو البلد، هو الأرض وتاريخها وحضارتها، ملايين المصريين يتابعون بقلق، وخوف، ووعي، فيما يظهر الرئيس مبتسما، مبتهجا، منتشيا، منتفخا، فرحا بالهتافات والتصفيق. يتحدّث عن حواراته مع الله، والبركة التي منحه الله إياها، ويطلب من المصريين أن يتوقفوا عن الكلام عن أكبر تهديد وجودي يتعرّضون إليه.

هذا المشهد حقيقي، واقعي، مصوّر، مسجّل، موجود على «يوتيوب»، حفل يحمل وسم «حياة كريمة»، يقام على هامش الملء الثاني للسد الإثيوبي الذي يهدّد الأمن المائي لمصر، ويمتلئ بدوره بفقرات لفنانين، يغنون، و«يمثلون»، ويبكون من التأثر، ويتوجهون إلى السيد الرئيس بأسمى آيات الشكر والعرفان. قد يبدو «إخراج» المشهد أكثر إتقانا من مشهد «الاجتماع السرّي» على الهواء، أيام مرسي، إلا أن مشاهدة كل منهما، مع استدعاء سياقه، وتحدّياته، وتوقيتها، وحساسيتها، ودرجة حرارتها، والمقارنة، المجرّدة، والمنصفة، بينهما، يكشف عن خطأ فادح، وربما فضيحة، لا يمكن تبريرها، أيام مرسي، مقابل جريمة مكتملة الأركان، لا يمكن فهمها، بالمنطق أو بالعقل، أيام السيسي. مجتمع كامل مهدّد بالعطش، السكين على رقبته، يغنّي ويرقص ويشكر المسؤول الأول عن الكارثة، ويهتف له، فلا يكتفي المسؤول بذلك، بل يطالب بالتوقف عن مجرّد مناقشة الأزمة في المجال العام، لأن ذلك لا يليق!

يحتاج الرئيس، أحيانا، إلى من يذكّره ببديهيات عن البلد التي يحكمها، اسمها مصر، بالصاد، يا ريس، وليس بالسين كما تنطقها منذ ثماني سنوات. والنيل هو شريان الحياة في مصر، وليس الكباري، أو الدائري، أو القطارات الكهربية، أو العاصمة الإدارية، أو مدينة العلمين. النيل هو المعنى الحقيقي لعبارة «سبعة آلاف سنة حضارة»، وليس المعابد، على عظمتها، أو المومياوات، على افتخارنا بها، أو المتاحف، على أهميتها الثقافية والحضارية، والاقتصادية أيضا. النيل وحده هو ما تبقى من حضارة المصريين، النيل وحده هو ما يصل بيننا وبين هذه الحضارة، بين الماضي والمستقبل. «سبعة آلاف سنة حضارة» جملة مجرّدة، معناها الحقيقي، وربما الوحيد، هو سبعة آلاف سنة زراعة واستقرار على جانبي النيل. المائة مليون مصري، هم أهل مصر، أصحابها، بعد إذنك وإذن السادة الضباط، وكلامهم عن النيل ليس هريا، إنما مسؤولية، هل تعرف معنى المسؤولية يا ريّس؟

هل السلفية في تراجع؟

محمد أبو رمان

توافق الخبراء والباحثون المشاركون في جلسة «السلفيون بين التجربة الحزبية والعمل الدعوي» (ضمن مؤتمر «الإسلاميون بعد عشرة أعوام من الربيع العربي»، الذي يعقده معهد السياسة والمجتمع بالتعاون مع مؤسسة «فريدريش أيبرت»)، على أنّ الحالة السلفية تستحق مزيداً من الدراسات والأبحاث والقراءة التحليلية، لأنّها أكثر تركيباً وتعقيداً مقارنةً بالتجارب الإسلامية الأخرى، مثل الإخوان المسلمين، وحزب التحرير، وغيرهما.

الفرق في أنّ السلفية «مدرسة دينية» في الأساس، تستند إلى منظومةٍ صلبة تقوم على حماية الهوية السنيّة، في بعدها التاريخي (امتداد أهل الحديث)، وصولاً إلى الواقع المعاصر. لذلك لا تختزل في جماعة أو حركة اجتماعية أو دعوية فقط. هي أشبه بالأرخبيل؛ ما بين ثقافة دينية، وجماعات ومجموعات، متنوّعة ومتعدّدة، وفي أحيان كثيرة، متقابلة ومتعارضة في تفصيلاتٍ كثيرة، بخاصة في المواقف السياسية.

ناقش الخبراء، في المؤتمر، آخر التطورات التي حدثت للتيارات السلفية، منذ الربيع العربي، قبل عشرة أعوام، خصوصاً في الأعوام الأخيرة، وإذا كان من الصعب إجمال المشهد السلفي واختزاله في صيغة واحدة أو اتجاه معيّن، إلّا أنّ هناك ملاحظات جديرة بالوقوف، وقواسم مشتركة في حالات عربية عديدة، خصوصاً التي تناولتها الأوراق البحثية، كالحالتين الكويتية والمغربية، ونموذج هيئة تحرير الشام في سورية، فيما تناولت الورقة الخلفية وورقتي صورة عامة عن أبرز ملامح المشهد السياسي عربياً، في الآونة الأخيرة.

وعلى الرغم من أنّ السلفيين دلفوا بقوة إلى المشهد السياسي بعد الربيع العربي، كما فعلوا في تأسيس حزب النور في مصر، وحدث حراكٌ سلفيٌّ غير مسبوق باتجاه العمل الحزبي (كما حدث في تونس واليمن)، فإنّ هناك تجارب سلفية سياسية سابقة، خصوصاً في الكويت، كما يذكر الباحث الكويتي مبارك آل جري، منذ الستينيات من القرن الماضي، وتعزّز في الثمانينيات، إذ شارك السلفيون في تأسيس جمعية إحياء التراث، وفي الانتخابات، استناداً إلى اجتهادات عبد الرحمن عبد الخالق، الذي ناقض، في حينه، جلّ التيار السلفي في الموقف من المشاركة السياسية.

صحيحٌ أنّ هناك اتجاهاً آخر كان يقوده محمد سرور بن نايف زين العابدين، يرفض (هو الآخر) أن يخرج السلفيون من السياسة، لكنّه كان اتجاهاً متأثراً بالفكر القطبي، وكلاهما (الاتجاهان الكويتي والسروري)، أنتجا السلفية الحركية التي تجلّت لاحقاً في الحالة السعودية مع حركة الصحوة (سفر الحوالي وسلمان العودة ورفاقهما).

مع الربيع العربي، انقلب المشهد السلفي رأساً على عقب، وانتقل التأثير والإلهام من السعودية إلى التجربة السلفية المصرية، لكنّ ما بدا أنّه تحول جوهري سلفي تأثر بعد عامين فقط (2013) بما حدث في مصر، وفي سورية واليمن وباقي الدول العربية، فتعرّض السلفيون لمخاضٍ آخر، كان أكثر تأثيراً من الربيع العربي ذاته، وسيُلقي ظلالاً واسعة وعريضة لاحقاً على جلّ التيارات السلفية.

هنا تتداخل العوامل والمتغيرات والتأثيرات وتتعقّد في إعادة تشكيل المشهد السلفي ورسمه؛ وتطغى حالة من السيولة الهائلة بين السلفيات (التقليدية، الجهادية، الحركية) في الدول التي شهدت حروباً داخلية، وتحديداً اليمن وسورية، فيتحوّل أغلب السلفيين إلى العمل المسلّح، تحت راية «أهل السنة» وفي ظلّ تأثير طاغٍ للمسألة الطائفية في هذه البلاد، فلم تعدْ تميّز في كلا الدولتين بين سلفي جامي وآخر حركي وثالث جهادي، الجميع يتبنّى موقفاً ضد إيران والأطراف المؤيدة لها، ويدخل السلفيون في معركة «هوية وجودية».

المفارقة أنّه في الوقت الذي انقسم فيه السلفيون تجاه ما حدث في ليبيا ومصر، فإنّ التيار الجاميّ (يؤيد عادة الحكام) توظفه السلطات في مواجهة الإسلاميين الآخرين، فلم يختلف دورهم السياسي (كما يرصد الباحث عبد الوهاب رفيقي من المغرب) في مرحلة ما قبل الربيع عن اليوم، والحال كذلك في الأردن وليبيا واليمن، وبدرجةٍ شبيهةٍ في الكويت، فالديناميكية التي تحكمهم هي مواجهة الإسلاميين الآخرين لصالح الأنظمة والقوى الإقليمية المعادية للإسلام السياسي.

المفارقة الأخرى، كما في ورقتي عن حزب النور المصري، تتمثّل في قدرة السلفيين التقليديين هناك على ردم التناقض بين مواقفهم المتصلبة في مسألة الهوية (ظهرت في المرحلة الأولى من الربيع العربي) مع السلوك البراغماتي الفجّ في مرحلة (ما بعد تدخل الجيش المصري في العام 2013) عندما وقف حزب النور، وأعاد ترسيم موقفه لصالح الرئيس عبد الفتاح السيسي، وأعلن تأييده في الانتخابات، وقبل الدستور الجديد (ألغى المواد التي دافع عنها السلفيون خلال مرحلة الرئيس الراحل محمد مرسي)، وبرّر ذلك باعتباراتٍ واقعية بحتة، وتأسيساً على قواعد فقهيةٍ راسخةٍ كدرء المفاسد أوْلى من جلب المصالح، وهكذا...

كيف نفسّر هذا السلوك؟ الجواب: أيضاً متوفر، كما جادلت في ورقتي، في الفقه السني الكلاسيكي الذي اتجه أغلبه إلى القبول بحكم المتغلّب، وتفضيل الأمن على الحرية، وهو الفقه العام الذي تعكسه المقولة المتوارثة (المنسوبة للفقه المالكي) «من اشتدّت وطأته وجبت طاعته» أو مقولة «ليلة في ظلّ حاكم ظالم خير من ألف ليلة بلا حاكم». لذلك، لا يرى السلفيون التقليديون والجاميون تناقضاً بين إصرارهم على مواقفهم الهوياتية (في مفهوم الإسلام النقي؛ ومواجهة الطوائف والفرق والأحزاب الأخرى) وقبولهم بالواقع السياسي وتبريره، بل مسايرته، في أحيانٍ كثيرة، وتقديم الشرعية الدينية له!

إلّا أنّ قراءة متمعنة في المشهد العام، مصرياً، أردنياً، مغربياً، كويتياً، تشي بظاهرة التراجع في قوة السلفيين، ففي مصر تراجع حزب النور بين عامي 2011 و2020 في الانتخابات النيابية من 20% إلى 2% فقط. وفي الأردن ضعف حضوره، والحال كذلك (كما يرصد رفيقي) في المغرب، بينما في الدول التي ترتفع فيها وتيرة المسألة الطائفية ما زال السلفيون حاضرين بقوة (كالكويت، والبحرين، واليمن، وسورية).

ويبدو أنّ شروط المسألة الطائفية ما زالت ترجّح كفّة الخطاب السلفي، الأكثر وضوحاً وصراحةً واندفاعاً في مواجهة الأطراف الأخرى.

هذه وتلك من التحولات دفعت صلاح الدين الجورشي، من تونس، إلى طرح تساؤل مهم عما إذا كان التراجع السلفي، في مجتمعاتٍ عديدة، مردّه إلى العوامل الذاتية في أوساط السلفية وعلاقتها بمجتمعاتها أم أنّ هنالك متغيراً رئيساً يتمثل في تحوّل الدور السعودي؟ بالضرورة، كلا

> السلفية «مدرسة دينية» تستند إلى منظومة صلبة تقوم على حمايَة الهوية السنيّة، في بعدها التاريخي وصولاً إلى الواقع المعاصر

> ظهر اتجاه ملحوظ في السياسات الدولية والعربية يحجّم التأثير السلفي، ويدعم التوجهات الصوفية

الأمرين. لكنّ تساؤل الجورشي يقودنا، فعلاً، إلى المتغير السعودي، خصوصاً في الأعوام الأربعة الأخيرة، مع سياسات ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، إذ مثّلت السعودية، تاريخيا، حاضنة للدعوة السلفية، وساهمت في الداخل والخارج بتزويدها بالمال والدعم، ومن خلال مئات آلاف من العاملين في السعودية وعشرات آلاف من الطلاب العرب المبتعثين هناك، خلال العقود السابقة. وبواسطة التأثير السعودي في المنظمات الإسلامية والخيرية، شكّلت المملكة السعودية مركزاً عالمياً وإقليمياً لدعم السلفية وتقوية حضورها، ما أدّى إلى تحوّلات ثقافية - مجتمعية جعلت من الثقافة السلفية الأكثر سيادة وانتشاراً في مجتمعات عربية عديدة.

ماذا، إذاً، بعد تحول الدور السعودي، بالتوازي والتزاوج مع السياسات الدولية والإقليمية الجديدة التي تعادي السلفية وتنظر إلى العقيدة والأفكار السلفية بوصفها من مصادر الفكر الجهادي، ما أدّى إلى ظهور اتجاه ملحوظ في السياسات الدولية والعربية يحجّم التأثير السلفي، ويدعم التوجهات الصوفية بوصفها نموذجاً للإسلام المعتدل، بل أكثر قدرةً على مكافحة الإسلام السياسي من السلفيين، حتى بصورتهم التقليدية.

ما زالت، بالضرورة، هنالك سياسات عربية توظف السلفيات الجامية والتقليدية، لكنّ درجة الاعتماد عليها بوصفها الأداة الدينية الوحيدة تراجعت، لصالح الاتجاهات الدولية والإقليمية الجديدة نحو الصوفية، ما يفسّر، مثلاً، مؤتمر الشيشان (2016) الذي عدّ العقيدة الأشعرية التمثيل الشرعي للمجتمعات السُنيّة في مواجهة السلفية.

في خضم هذه العواصف والتحولات، ترى هبة رؤوف عزّت مع هشام جعفر، أنّ هناك ضرورة لإعادة طرح أسئلة مهمة بحثياً وعلمياً لدراسة أكثر عمقاً وتبحّراً وتفكيكاً للحالة السلفية. وترى أمل قرامي، من تونس، أنّ الأسئلة لا بدّ من أن تخرج من الإطار التعميمي إلى السوسيولوجي الدقيق، لدراسة البنية السلفية من الداخل، وتؤيدها هبة عزّت بالتساؤل عن الجيل السلفي الجديد، بخاصة إذا انتبهنا إلى أنّ أغلب المشايخ السلفيين الذين أثروا خلال العقود الماضية في الحالة السلفية عربياً وعالمياً رحلوا، كابن باز، وابن عثيمين، والألباني، وعبد الرحمن عبد الخالق، ومحمد سرور بن نايف زين العابدين، وداعي الإسلام الشهّال، وأخيراً علي الحلبي. ومعروف أنّ هناك حضوراً وتأثيراً كبيراً لهؤلاء المشايخ في وحدة الحالة السلفية في دول عربية كثيرة، ما يفسّر الانشطارات العديدة التي وقعت في أوساط السلفيين التقليديين والحركيين، بعد ذلك.

يبقى السؤال الأخير: هل يمكن أن نستنتج من كلّ ما حدث سابقاً أنّ التيار السلفي، الذي شهد صعوداً هائلاً، بخاصة على الصعيد الثقافي - المجتمعي في العالم، وفي العالم العربي، بدأ عملية تراجع وانحسار؟ ليس المقصود هنا أفولاً، كما تنبأ كثيرون للإسلام السياسي، بل تراجع نسبي، بعدما تسلّفت الثقافات العربية، حتى في أوساط الحركات الإسلامية، ويحضرنا هنا كتاب الراحل حسام تمام «تسلّف الإخوان»!

(كاتب ووزير أردني سابق)

الجزائر والمغرب... الانزلاق نحو الهاوية

حسان زهار

يدخل جناح الأمة الغربي أخطر مراحله التاريخية. وقد تم أخيراً تجاوز الخطوط الحمراء في العلاقات المتوترة أصلاً بين الجزائر والمغرب، بإعلان الأخير، ولأول مرة في تاريخه، دعمه تقسيم دولة شقيقة وجارة، هي الجزائر، من خلال مقاربة غير منهجية لدعم «تقرير مصير منطقة القبائل» التي تقع شرقي العاصمة الجزائرية، مع قضية «تقرير مصير الصحراء الغربية» الذي ترفعه الجزائر منذ أكثر من 45 سنة... لتدخل المنطقة بذلك رسمياً في أخطر لعبةٍ يمكن أن تلعب على الإطلاق، وهي تحريك الإثنيات والهويات النائمة، ضمن أدوات الصراع الجديدة.

يشدّ المغرب العربي أنفاسه إذاً، وقد دخلت المنطقة كلها، بعد خراب المشرق العربي، إلى ما سمّاه مجلس الأمة الجزائري (الغرفة العليا للبرلمان) في حالة الانزلاق نحو الهاوية التي تعني أنّ الأمة اليوم تقف على بركانٍ يغلي، وقد بدأت حممه تتصاعد في السماء، ذلك أنّ النظام في الجزائر، ومعه جلّ الطبقة السياسية والنخب المثقفة وأغلبية الشعب، توافقوا جميعاً في ردودهم على ما حصل، على اعتبار دعوة المغرب عبر المذكرة التي وزعها خلال اجتماع لدول عدم الانحياز على سفراء الدول الأعضاء في نيويورك، يومي 13 و14 يوليو/ تموز الجاري، على أنّها خطوة «خطيرة للغاية» و«غير محسوبة العواقب» تجاه الجزائر، وأنّها أيضاً «تجاوزت الخطوط الحمراء» التي ظلت تحكم العلاقات الجزائرية - المغربية، وأنّها «سلوك خطير يدفع نحو الفتنة» التي ستنقلب إلى داخل حدود المغرب المعترف بها دولياً، في إشارة إلى إمكانية تحريك الجزائر ملف الحركات الانفصالية المغربية على غرار منطقة الريف، بل اعتبرت الأحزاب السياسية ما حصل من السفير المغربي لدى الأمم المتحدة، عمر هلال، الذي وزّع خريطة الجزائر منقوصة من منطقة القبائل، صراحةً، بأنّه بمثابة «إعلان حرب» على الجزائر دولة وشعباً.

نحن، إذاً، من دون مبالغة، أمام أخطر أزمة في تاريخ البلدين منذ حرب الرمال التي اندلعت عام 1963، أي بعد عام من استقلال الجزائر.

وللمفارقة، أدّت تلك الحرب إلى وقف تمرّد مسلح في منطقة القبائل نفسها التي يُراد لها اليوم «الانفصال» بعدما ترك رجال القبائل السلاح وحربهم ضد نظام أحمد بن بلة، وانضموا إلى قوات الجيش الوطني الشعبي الجزائري في الدفاع عن حرمة التراب الوطني ووحدته في مواجهة الهجوم المغربي.

غير أنّ هذه الأزمة يمكن أن تكون أخطر من حرب الرمال نفسها، وربما أخطر حتى من أزمة الصحراء الغربية أيضاً، التي تفجّرت عام 1975، بكل ما عرفته من مواجهات عسكرية بين البلدين، على هامش الأزمة في موقعتي أمقالا 1 وأمقالا 2 وغيرهما، وأخطر حتى من عملية «كاب سيقلي» عام 1978 في أثناء مرض وفاة الرئيس هواري بومدين، وكان غرضها دفع منطقة القبائل إلى التمرّد المسلح، كما أنّها أبعد بكثير عن أجواء قرار إغلاق الحدود بين البلدين عام 1994 عقب تفجيرات في مراكش. ذلك أنّ الأجواء في الجزائر، بعد الذي حدث هذه الأيام، مشحونة للغاية شعبياً ورسمياً، لأنّها ارتبطت لأول مرة بالمسّ مباشرةً بسلامة الوحدة الترابية للجزائر بهذا الشكل، الأمر الذي أدّى، في هذه الأثناء، إلى ارتفاع أصوات كثيرة داخل الجزائر لطرد السفير المغربي، وإعلان الدعم الصريح لما باتت تسمّى «جمهورية الريف الديمقراطية» بل هناك من يتحدث في الجزائر صراحة عن حتمية الردّ «بقوة وعزم» بكلّ احتمالات الردّ المفتوحة.

ولا تبدو الأزمة الحالية تشبه في شيءٍ ما سبقها من أزماتٍ على مرّ العقود الماضية، لأنّ السياقات الدولية المرافقة لها تجعلها في غاية الخطورة، وخارج إمكانية أن تكون فعلاً منعزلاً يمكن تصحيحه دبلوماسياً، حتى وإن كانت الخارجية الجزائرية فضّلت التريث في بيانها عن الأزمة، وطالبت بتوضيحاتٍ رسمية. ذلك أنّ ما يحصل اليوم هو نتيجة سلسلة من التطورات المتتابعة شديدة الحساسية، بدأت بحادثة اقتحام قوات الجيش المغربي منطقة الكركرات، جنوبي الصحراء، في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، وما أعقبها من إعلان جبهة «بوليساريو» نهاية اتفاق وقف إطلاق النار الذي وقع عام 1991، وبالتالي استمرار الكفاح الحربي، مع استمرار الرفض المتبادل لجميع الأسماء المقترحة لمنصب المبعوث الشخصي الأممي إلى الصحراء الغربية منذ استقالة الرئيس الألماني السابق، هورست كولر، في مايو/ أيار 2019. إضافة إلى دخول المغرب مرحلة التطبيع مع الكيان الإسرائيلي مقابل اعتراف الولايات المتحدة في أيام رئيسها، دونالد ترامب، الأخيرة، بمغربية الصحراء.

وما أعقب ذلك من تصريحات جزائرية على لسان الرئيس عبد المجيد تبون، عن رفض بلاده القاطع سياسة «الهرولة» نحو التطبيع، والتي دفعت عواصم عربية، مطبعة وغيرها، إلى فتح قنصليات لها في مدينة العيون الصحراوية... وكلّها كما يبدو كانت خطواتٍ تمهيدية لإشعال المنطقة المغاربية، عبر إخراج فتيل الخلاف التاريخي الجزائري - المغربي، وتوفير مزيد من مادة الكبريت حوله بقصد إحداث الانفجار الكبير.

بعدها، تدحرجت كرة النار إلى أبعد ما يمكن، في محيطٍ قلنا إنّه أشبه ببيئة بركانية تتطاير فيها ومن حولها الحمم الحارقة، فقد ضاعفت الجزائر مناوراتها العسكرية الضخمة بالذخيرة الحية قرب الحدود مع المغرب، وفعلت المغرب الشيء نفسه، قبل أن يصل الأمر إلى نقطة في غاية الخطورة، في أعقاب مناورات «الأسد الأفريقي» التي قادتها الولايات المتحدة على الأراضي المغربية، ليتضح أنّها مناوراتٌ لاستهداف الدفاعات الجوية الجزائرية المتطوّرة، وفي مقدمتها منظومة «إس 400» قبل أن تنتهي كرة النار الحارقة إلى حافة الهاوية الحالية.

ولا يستبعد، للأسف، أن تتطور الأمور إلى ما هو أسوأ بين البلدين الشقيقين، في ظلّ التراشق الإعلامي وعبر مواقع التواصل، في ظلّ حملاتٍ دعائية من الجانبين، يحمّل فيها كلّ طرفٍ الطرف الآخر مسؤولية انهيار حلم المغرب العربي الذي داعب أحلام الآباء والأجداد، وجعل من مطالب بناء شمال أفريقيا الذي ميز نضالات الحركة الوطنية في البلدين خلال الاستعمار، تتهاوى بشكلٍ غير معقول.

بالنسبة للنوستالجيا المغربية، فإنّ ما حصل في نيويورك، رد طبيعي على إصرار النظام الجزائري العبث بالوحدة الترابية المغربية طوال 45 سنة، في حين يتبرّم الجزائريون من ذلك كثيراً، لأنّهم يعتقدون أنّ قضية الصحراء الغربية هي ملفٌ في أدراج الأمم المتحدة، ولا يمكن إطلاقاً مقاربتها بالقضية القبائلية التي كانت دائماً وأبداً أرضاً جزائرية خالصة، ولم تكن يوماً متنازعاً عليها، فقد مارس أهل القبائل فعلياً حقهم في تقرير المصير مع بقية الشعب الجزائري، عندما شاركوا في استفتاء الاستقلال في يوليو/ تموز 1962، علاوة على أنّهم كانوا في طليعة جيش التحرير الوطني الجزائري، من أجل استقلال كلّ شبر من أرض الجزائر الحالية، بما فيها منطقة القبائل التي دفعت أثماناً غالية، لكي تكون وتبقى جزائرية إلى الأبد.

أما النوستالجيا الجزائرية، في المقابل، فهي هذه الدهشة من دعم نظام مغربي، ظلّ يُنعت بالشقيق، على الرغم من كلّ الخلافات والاختلافات، حركة انفصالية في الجزائر، معروفة بعدائها للعروبة والإسلام عداء وجودياً، علاوة على عمالتها وعلاقاتها الوثيقة مع إسرائيل. والأمر الذي يرفضه الجزائريون أن تسقط دولة شقيقة وجارة، تشترك معها في كلّ شيء تقريباً؛ في الدين واللغة والتاريخ المشترك، بل وفي النضال والكفاح جنباً إلى جنب من أجل الاستقلال، لتكون الدولة الثانية بعد إسرائيل التي تعترف بالحركة الانفصالية القبائلية.

إنه أمرٌ مثيرٌ للشجن حقاً، حتى وإن ذهب بعض المغاربة إلى اعتبار ذلك انتقاماً من تعنت النظام العسكري في الجزائر لفصل الصحراء عن المغرب، ودعم جبهة «بوليساريو» بالمال والسلاح والدبلوماسية، ذلك أنّنا بهذا نكون قد فتحنا على أنفسنا أبواب جهنم، حقيقة وليس مجازاً. ولن يكون الانزلاق نحو الهاوية بعدها صعباً على الإطلاق، إذ يكفي أن يخصّص كلّ نظام ميزانية معينة لدعم الحركات الانفصالية في البلد الآخر، حتى يبدأ مشروع تفتيت المفتّت الذي ترعاه الصهيونية العالمية.

لقد تأكد، الآن، أنّ مشروع التخريب العربي قد انتقل عملياً من المشرق العربي إلى مغربه، ولن تكون الأيادي الصهيونية التي سوف تراهن على المكوّنات الإثنية غير العربية، وفي مقدمها المكون الأمازيغي، على غرار الكردي في المشرق، بعيدة أبداً عن صناعة هذا الخراب المرتقب، فقد تمكن المغرب والجزائر معاً، بفضل ما يمتلكانه من خبرة في تجاوز تداعيات حراكين كبيرين داخل البلدين، من تجاوز خراب كبير كان يمكن أن يحيل مدن المغرب الجميلة ومدن الجزائر الساحرة إلى مدن أشباح على طريقة حلب وبنغازي، وهو ما يكون قد أغاظ أعداء الأمة كثيراً، خصوصاً أنّ البلدين يعدّان من أقوى البلدان العربية، وأكثرها كثافة سكانية، وأوفرها إمكانات اقتصادية، فكان لا بد إذاً من المرور إلى الخطة «ب» للإجهاز على البلدين، عبر تحريك قنبلة الحدود الموروثة من الاستعمار وقضية الإثنيات والحركات الانفصالية، في سبيل إشعال مواجهة كبرى بين البلدين، تذكّر بخراب الحرب العراقية الإيرانية.

يحتاج الأمر إلى عقول رزينة، وإلى استحضار التاريخ والمصير المشترك، وإلى أواصر المحبة الوثيقة بين الشعبين، المغربي والجزائري، لتجاوز حسابات الأنظمة المرتبطة وظيفيا بقوى دولية متصارعة، لتفادي تلك الهاوية التي تتصاعد منها ألسنة اللهب الأسود، وتدفع إليها بمكر شديد أيادٍ خبيثة ومجرمة.

(كاتب جزائري)

> من دون مبالغة، نحن أمام أخطر أزمة في تاريخ البلدين منذ حرب الرمال التي اندلعت في 1963

> يحتاج الأمر إلى عقول رزينة، وإلى استحضار التاريخ والمصير المشترك، وإلى أواصر المحبة بين الشعبين

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads